http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2137) السنة الثامنة - الأحد (22) أيار 2011

كتابة على الحيطان

العراقية ودولة القانون .. إلى متى؟

عامر القيسي

شكل الصراع بين العراقية ودولة القانون عائقا نموذجيا لفشل الحكومات المتتالية في دورتين انتخابيتين، وأخذ الصراع للأسف الشديد طابعا طائفيا، فقد ترسخ في أذهان المواطنين أن العراقية تمثل المكون السني فيما تمثل دولة القانون وتحالفاتها المكون الشيعي، وقد غذى هذه القناعات ورسخها قيادات معروفة ومؤثرة من داخل الائتلافين، وتنوعت أشكال الخلافات مرّة على التفسيرات الدستورية للكتلة الأكبر داخل البرلمان او خارجه، ومرّة على توزيع الحقائب الوزارية السيادية وغير السيادية، بالنقاط ام بالجملة! وانتقل الصراع الى مفهوم الشراكة الوطنية في الحكومة وخارج الحكومة ايضا، ما استدعى اللجوء الى تدخل السيد مسعود بارزاني وإطلاق مبادرة لانطلاقة جديدة سميت "مبادرة بارزاني، وقبل أن يجف حبر التواقيع على المبادرة، تصاعدت لغة ولهجة الطرفين ضد بعضهما حتى وصل الأمر إلى أن دولة القانون تعتقد أن ٩٠٪ من بنود الاتفاقية قد نفذت فيما قالت العراقية إن أي بند من بنودها لم ينفذ! وأصبحنا لا نعرف من انتهك بنود من، وما هي النقاط التي منعت انبثاق مجلس السياسات؟

وحين عرفنا أن طرفا يريده من داخل البرلمان وطرفا آخر يريده باتفاقات جنتلمان، نسى الطرفان المجلس ومعهم الناس أيضا، وانتقل الخلاف الى الشخصيات المرشحة للوزارات والمناصب الأمنية فالذي يقدمه ائتلاف دولة القانون يرفضه ائتلاف العراقية والعكس صحيح مئة في المئة، ورغم خطورة الوضع الأمني والخروقات التي حدثت في مفاصل خطيرة منه إلا أن السادة في الائتلافين على ما يبدو غير معنيين بالأمر!

وللتذكير فقط فان زمن الخلافات المرّة لم تكن تنقصه لحظات عسل، ففي الكثير من الأوقات قال لنا الطرفان، إنهما على وشك توقيع وثيقة تفاهمات جديدة وقوية أكدتها في الكثير من الأحيان ابتسامات المالكي وعلاوي في لقاءات مشتركة من على شاشات الفضائيات، لكننا نفاجأ في اليوم التالي مباشرة بحملات اتهام قاسية ولاذعة متبادلة بين الطرفين، توتر الوضع السياسي وتعرقل الحلول وتطيل الأزمة أو الأزمات على وجه الدقة وتفتح الأبواب على مصاريعها للتدخلات الخارجية وترسل رسائل سلبية للقوى المعادية للعملية السياسية في البلاد بان تزيد من نشاطها المعادي سياسيا وإرهابيا!

حتى اليوم يبدو الموقف متناقضا إلى حد كبير، فمن بين دعوات إحياء مبادرة بارزاني أو الدعوات لمبادرة جديدة، تنطلق التصريحات التي تعلن أن القائمتين توصلتا إلى اتفاقات جديّة وجديدة "جانو يلعبون كبل!" من شأنها إنهاء الأزمة الحاصلة بين الطرفين، وان نقطة الخلاف الوحيدة المتبقية هي آلية التصويت على المجلس الأعلى للسياسات الإستراتيجية.

يتقدم هذا الخلاف سؤال هو :هل يقبل علاوي برئاسة المجلس أم لا؟

الغريب في الأمر أن هذا "التقارب"، إن كان عسلا، فانه يجري الآن خلف ستار تسريبات تتحدث عن حكومة أغلبية سياسية، وهذا ما اعتبره التيار الصدري محاولة لإقصائه من الحكومة أو من التحالف الوطني، وهو ما نفاه ائتلاف دولة القانون معتبرا الأمر مجرد تحليلات سياسية غير ملزمة.

وهذا يعني أن الأزمة بينهما ستتخذ مسارا آخر!

هل نشاهد هذه الأيام "سيناريو" جديدا للعلاقة المتأرجحة بين العراقية ودولة القانون باتجاه حلحلة المشكلات بين الطرفين أم أننا أمام عقدة جديدة تعيدنا كما يقال عادة إلى المربع الأول؟

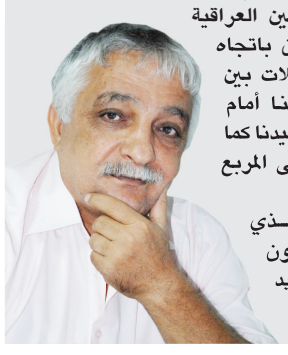

السؤال الذي يطرحه المواطنون باختصار شديد هو: إلى متى؟

اللامي: المجتمع المدني حُرِمَ من مناقشته ■ شبر: التعابير (المطاطة) تضعف المسوّدة

برلمانيون لـ (المدى): قانون حق التظاهر على مقاس الحكومة

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

انتقد عدد من البرلمانيين الناشطين في مجال حقوق الإنسان مقترح قانون حرية التعبير عن الرأي، معتبرينه تكريسا لتقييد الحريات التي تعمل عليها بعض الحكومات المحلية.

وقال عضو لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب علي شبر في تصريح لـ"المدى" إن حق التظاهر مكفول دستوريا، مشددا على ضرورة إيجاد قانون يتطابق مع روح الدستور ويتماشى مع طبيعة التغيير الحاصل في العراق الجديد ويستطيع معه المواطن التعبير عن رأيه بكل حرية. متسائلا "كيف نستطيع القول بأن العراق انتقل من الدكتاتورية وتكميم الأفواه ومحاربة الحريات إلى الديمقراطية بوجود هذه المقيدات؟".

وتابع شبر وهو قيادي في تيار شهيد المحراب "هنالك أمراض لم تزل حتى اللحظة في عقلية المشرع والمسؤول في الدولة" داعيا مجلس شورى الدولة ورئاسة الوزراء والبرلمان إلى سن قانون ينظم حرية الرأي يتناغم مع طبيعة النظام الديمقراطي.

وأعرب شبر عن اعتقاده "أن تحديد التظاهرات في مكان معين كي تبتعد عن طبيعة التظاهر والاعتصام والتعبير عن الرأي يعتبر نوعا من سلب الحريات"، لافتا إلى أن تحديد زمن معين للتظاهر يعد هو الآخر تحديدا للحريات ويؤثر في حرية الرأي.

واستطرد شبر "كيف لي انتقاد الحكومة والإشارة إلى مواقع الضعف فيها في ظل هذه التقييدات؟"، مؤكدا أن تحديد المكان والزمان يعد تأثيرا في حرية الرأي.

وعن مفهوم النظام والآداب العامة يقول شبر "من غير الصحيح تحديد الحريات العامة بمفهوم النظام والآداب العامة، بقدر ما تتماشى مع طبيعة القانون والدستور" مبينا "أي انه لا يجوز أن يكون هنالك تعارض بين القانون وبنوده مع الدستور".

وأكد شبر "لا نريد أن يكون هنالك تقييد للحريات العامة تحت ذريعة الآداب العامة" داعيا إلى إيجاد خطوط عريضة لمفهوم النظام، مستدركا بالقول "إن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة ورؤية مشتركة واتفاق عام على أن لا يتعارض مع الدستور والقانونيين وحرية التعبير والرأي والتظاهر من خلال الاستعانة بذوي الاختصاص من القانونيين لوضع الآليات لمعرفة المقصود منها"، مشيرا إلى أن هنالك من يريد تكميم الأفواه بحجة مخالفتها للنظام العام وتحديد الحريات، مؤكدا ضرورة إحداث توازن بين "الآداب التي اعتدنا عليها بعيدا عن الطائفية والحزبية من جهة وبين الحريات العامة مع جهة أخرى".

بدوره تساءل عادل اللامي الناشط في مجال حقوق الإنسان "هل أن هكذا قانون يصاغ من قبل الحكومة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء والذي يخص رسم سياسة حرية التعبير عن الرأي في البلد من واجب الحكومة فقط لتفصيله حسب مقاساتها أم يتطلب ذلك إشراك شرائح المجتمع المهمة في بلورة رؤية واضحة لهذا الموضوع انطلاقا من مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد؟

وأضاف اللامي في حديث لـ"المدى" أن من جملة الملاحظات مفهومي النظام العام والآداب العامة، وهذان المفهومان مطاطان، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية تفسيرهما حسب أهواء الحكومة ومجالس المحافظات..

وتابع اللامي أما في ما يتعلق بمسألة وقت بداية ونهاية التظاهر او الاجتماع وتحديده ما بين الساعة السابعة صباحا والعاشرة ليلاً بحجة توفير الأمن للمتظاهرين او المجتمعين فانه يتعارض مع حقوق الإنسان والحريات الشخصية التي نص عليها الدستور وشرعة حقوق الإنسان العالمية، لافتا إلى وجود تساؤل آخر هو "هل أن أجهزة الأمن المسؤولة تغلق أبوابها عن حماية الناس بعد الساعة العاشرة ليلا ولا تفتح إلا في السابعة صباحاً؟"

وعن دور المفوضية العليا لحقوق الإنسان المؤسسة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٨ بالنظر في شكاوى المواطنين على قرارات الإدارة بحجب المعلومات عنهم حيث للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة إنشاء قاعدة بيانات مفتوحة ليتمكن الجمهور من الإطلاع عليها ولها نشر المعلومات عن سير أعمالها يعلق اللامي قائلا " إن ذلك إشارة إلى قانون آخر لم يشرع او حتى توضع مسودته ألا وهو قانون حرية الوصول للمعلومات او الحصول عليها بل ذهب ابعد من ذلك وأشار الى ان جهة تقديم الشكوى هي المفوضية العليا لحقوق الإنسان التي لم تتشكل بعد وكان المفروض ان جهة الشكوى القضاء العراقي او يترك تحديدها للقانون المذكور الذي لم يشرع بعد!"

واختتم اللامي كلمته قائلا " لماذا لم تنشر مسودة هذا المشروع في وسائل الإعلام؟ الا يعتبر هذا حجباً لأهم المعلومات عن الشعب؟"

وقالت عضو لجنة النزاهة البرلمانية عالية نصيف إن قانون حرية التعبير يجب أن لا يتعارض مع المبادئ العامة للدستور المتعلقة بالآداب العامة.

وأضافت نصيف وهي الناطقة باسم القائمة العراقية البيضاء في تصريحها لـ"المدى" أن هنالك عددا من التحفظات على المقترح الجديد كونه لا ينسجم مع الوضع الدستوري الحالي الديمقراطي، مبينة ان حق التظاهر فيه العديد من الملاحظات كون الكثير من فقرات المقترح الجديد ينطوي على الكثير من التقييدات لحرية التظاهر لاسيما في قضية تحديده بتوقيتات وأماكن معينة التي تتعارض مع الفقرة الدستورية المتعلقة بحق التظاهر.

إلا أن الخبير القانوني طارق حرب يرى من الأولى أن يكون قانون التظاهر منفصلا عن حرية التعبير تماشيا مع اغلب دول العالم تطورا.

وطالب حرب في تصريحه لـ"المدى" بتحويل الفقرات المتعلقة بحرية التظاهر في قانون حرية التعبير الى آخر منفصل يطلق عليه "قانون التظاهر والاجتماعات العامة" أسوة بما هو معمول به في أكثر دول العالم وقانون التظاهر والاجتماعات العامة رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٩ النافذ، مبينا "كان على المشرع ان يأخذ ايجابيات القانون النافذ ويدمجها بالمقترح الجديد حتى نتخلص من اغلب الاعتراضات".

يشار إلى ان وزير الدولة الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ أعلن في الأسبوع الماضي أن مجلس الوزراء قرر الموافقة على مشروع قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي المدقق من قبل مجلس شورى الدولة وإحالته إلى مجلس النواب استنادا إلى أحكام المواد (٣٨و٦١/البند أولاً و٨٠/البند ثانياً) من الدستور.

وحظر مشروع القانون عقد الاجتماعات العامة في أماكن العبادة أو المدارس أو الجامعات أو دوائر الدولة إلا اذا كانت المحاضرة أو المناقشة التي يعقد الاجتماع من أجلها تتعلق بغرض مما خصصت له تلك الأماكن ولا يجوز تنظيم التظاهرات قبل الساعة ٧ صباحاً أو بعد الساعة ١٠ ليلاً حيث توفر السلطات الأمنية الحماية للمجتمعين أو المتظاهرين.

العراقيون يخشون قانون تقييد حرياتهم

السهيل تريد مفاوضات الخارجية والأحرار لا يتمنى القطيعة

ميناء مبارك: انتظروا مفاجأة الصدريين

□ بغداد/ المدى والوكالات

كشف نائب عن كتلة الأحرار التابعة الى التيار الصدري في محافظة البصرة، عن استعداد الكتلة لتصرف قد يفاجئ جميع الأطراف السياسية في العراق تجاه الكويت وضد إقامة ميناء المبارك الكويتي.

وجاء تهديد الكتلة، في وقت طالبت النائبة صفية السهيل وزارة الخارجية العراقية الكشف عن تفاصيل حوارها مع الكويت بشان الميناء.

وقال النائب عدي عواد لوكالة كردستان للأنباء إن "الشائعات التي حاولت بعض الأطراف السياسية بثها من خلال الادعاء بان كتلة الأحرار أصدرت بيانا إعلاميا مشتركا مع عدد من الكتل السياسية الأخرى حول التصرفات الايجابية تجاه الكويت غير صحيح، وان الكتلة تسلك مسارا لم تسلكه أية كتلة سياسية أخرى تجاه هذا الأمر".

وبيّن أن "كتلة الأحرار وبتوجيه من قائد التيار الصدري مقتدى الصدر، تستعد لتصرف يفاجئ جميع الأطراف السياسية في العراق تجاه الكويت وضد إقامة ميناء المبارك الكويتي".

وأشار عواد إلى ان "جميع أطراف ومكونات الشعب العراقي، سواء كانت سياسية أو اجتماعية تعول على التيار بالقيام بتصرف أو اتخاذ إجراء يحسم هذه القضية لصالح العراق، بعد أن عجزت الحكومة عن ذلك وباركت للكويت إقامته".

وأكد أن "التيار الصدري يتعهد للشعب العراقي بعدم السماح لأي جهة أو دولة بان تضر أو تمس الاقتصاد العراقي وحرمة أراضية، مهما كانت النتائج".

وشهدت محافظة البصرة، الخميس الماضي، تنظيم اعتصامين لأهالي المحافظة طالبوا خلالها الحكومة الاتحادية بإيقاف الكويت ومنعها من إقامة ميناء المبارك، منددين بتبريكات الحكومة له.

وشكل العراق لجنة طوارئ وزارية لزيارة الكويت لإنهاء مشكلة الميناء المحاذي للممر المائي العراقي في الخليج العربي.

وقررت السلطات الكويتية مؤخرا بناء ميناء مبارك الكبير بالقرب من ميناء خور عبد الله في البصرة جنوب العراق.

ومن شأن اعتراض العراق على بناء الميناء الكويتي، إعادة التوتر بين الجانبين، بعد أن تحسنت العلاقات نسبيا خلال الفترة الماضية.

وأكدت وزارة النقل في آذار الماضي، على ان هناك ضغوطاً إقليمية تعيق انجاز ميناء الفاو الكبير، كونه سيؤثر على مصالحها الاقتصادية.

وكان العراق أعلن عن عزمه بناء ميناء الفاو الكبير منذ عام ٢٠٠٥، حيث وضع حجر الأساس له في نيسان عام ٢٠١٠، قبل عام من إعلان الكويت بناء ميناء مبارك، إلا انه لم يشرع في عملية التنفيذ حتى الآن.

الى ذلك، أكدت عضو كتلة الأحرار اقبال الغراوي ضرورة إيقاف تشييد ميناء المبارك الكويتي وفق الاتفاقات المبرمة بين العراق والكويت، متمنية أن لا يكون هذا الميناء سبباً لقطع العلاقات.

وكانت دولة الكويت بدأت بتنفيذ مشروع ميناء مبارك الكبير الذي يقع على الساحل الشرقي لجزيرة بوبيان.

وقالت الغراوي للوكالة الإخبارية للأنباء أمس السبت:"من المفترض إيقاف بناء هذا الميناء وفق القوانين والاتفاقات المبرمة بين الطرفين".

وأضافت أن بناء هذا الميناء سيوتر العلاقات وستقوم القوات البحرية الكويتية بطرد الصيادين العراقيين في حال تجاوزهم على هذا الميناء.

وأشارت إلى أن هذه المنطقة هي من حقوق العراق لذلك نتمنى أن لا تصل الأمور إلى قطع العلاقات الثنائية بين الطرفين.

وكانت عضو لجنة العلاقات الخارجية والنائبة المستقلة عن التحالف الوطني صفية السهيل طالبت وزارة الخارجية العراقية بالكشف عن نتائج المباحثات التي أجرتها مع الجانب الكويتي بشأن ميناء مبارك.

وقالت السهيل في تصريح سابق:"على وزارة الخارجية العراقية الإعلان عن نتائج المباحثات وآخر ما استجد مع الجانب الكويتي بشأن بناء ميناء مبارك".

وأضافت أن "وزارة الخارجية شكلت وفداً رسمياً للذهاب إلى الكويت للتباحث مع الجانب الكويتي وللتأكيد على الحقوق العراقية وفق القانون الدولي".

وشددت السهيل على" ضرورة أن تكون المباحثات حقيقية وعلى الجانب الكويتي أن يسمع وجهات النظر العراقية والتعامل معها بما يحفظ العلاقات الثنائية بين البلدين". وكان البرلمان العراقي اتهم الأسبوع الماضي الحكومة الاتحادية بالتقصير في ملف مشروع ميناء مبارك الكويتي.

وجاء ذلك في وقت نعت محافظة البصرة موانئها في حال نفذ الجانب الكويتي مشروعه.

ومنذ إعلان الحكومة الكويتية عزمها إنشاء الميناء قبالة المكان المخصص لمشروع عراقي عرف بالفاو الكبير، ارتفعت حدة التوتر بين البلدين.

وكشفت لجنة في البرلمان العراقي عن مقترح لعقد جلسة استثنائية لمناقشة التجاوزات الكويتية على المياه الإقليمية العراقية.

وقال رئيس اللجنة الاقتصادية النائب احمد العلواني لـ "المدى" إن اتصالات أجريت بين عدد من البرلمانيين للدعوة إلى عقد جلسة طارئة للبرلمان لمناقشة هذا الموضوع".

وكان التيار الصدري والكتلة العراقية أعلنا في وقت سابق تشكيل تحالف برلماني لنصرة الحدود العراقية مع الكويت وإيران.

وانتقد العلواني الصمت الحكومي غير المعروفة أسبابه على حد قوله، موضحا انه "من المفترض أن تكون هناك وقفة جادة من قبل الحكومة لمتابعة الموضوع، لكن البرلمان لن يسكت ولن يسمح بهذه التجاوزات".

واتهم رئيس اللجنة الاقتصادية دولا إقليمية لم يسمها بالعمل لإفشال مينائي الفاو والعميق من خلال الضغوط التي تمارسها على الساحل الإقليمي العراقي.

يشار الى ان وزير الدولة لشؤون الناطقية علي الدباغ كذب ما نشرته إحدى الصحف الكويتية من تصريحات نسبت له، واصفا إياها بالمجتزأة وغير الدقيقة.

وكانت صحيفة السياسة الكويتية قد نشرت، في العاشر من أيار الحالي، تصريحاً للدباغ أعلن فيه مباركته للكويت بمناسبة تنفيذ مشروع "ميناء مبارك الكبير"، مشيراً إلى أن الكويت من حقها إنشاء هذا الميناء إذا رأت وجود جدوى اقتصادية منه، وهذا من شأنها.

من جانبه كشف مجلس محافظة البصرة عن عقده مؤتمرا خلال الأيام المقبلة بحضور عدد من المتخصصين في الحكومتين الاتحادية والمحلية لتبيان المخاطر من إنشاء الكويت ميناءها، متهما الحكومة العراقية بالبرود في التعامل مع الانتهاكات التي يقوم بها الجانب الكويتي على المياه الإقليمية.

ميناء مبارك قد يشعل ازمة جديدة

بالعربي الصريح

العراق يفر هاربا

■ علي عبد السادة

قالت السلطات الثلاثاء المنصرم إنها (اعتقلت) اكبر قيادي في الهرم العسكري لتنظيم القاعدة.

في يومها وردنا الخبر، هنا في غرفة الأخبار بالمدى عاجلا وعلى قدر كبير من الأهمية كما انطوى عليه الشكل السريع والمتفاخر لورود وعجالة الخبر، وعلى الفور صاح الزميل علاء المفرجي:"غدا سيخرج". فانهمكنا في الضحك، وكان ضحكا مأساويا يخفي، أو يحاول إخفاء، الرعب من انفراط عقد الثقة بالنظام وبمقولة الاستقرار.

وفي الحقيقة أن العراق يهرب، ويفر بعيدا. حلمه يُنفى ويُجرى تهريبه. السيرة الذاتية لأبنائه تكتب بذات طريقة تزوير سياسيين لشهادات دراسية، ويصاغ كيانه بلغة واطئة الكلفة. العراق يهرب بعيدا ويُجرى دفعه وركله إلى حافة الحلم.

وحين يدخل عرابو القتل من الباب الأمامي للزنازين يُخرجهُم تجار الحروب برحابة صدر وبجيوب رطبة.

العراق يفر، ونراقبه من بعيد، ومن المحتمل ان ننحب ضاحكين كما يفعل زميلنا المفرجي.

في الشارع لا يعتقد الناس بان ما تقوله الحكومة عما يجري صحيح، وهم أكثر جرأة من الحكومة نفسها ومن السلطة الرابعة، يتداولون احتمالات مخيفة مثل صفقات بين الكتل السياسية وتنظيم القاعدة او فصائل وجماعات مسلحة، يقولون أيضا إن أمر اعتقال وقتل عتاة الإرهاب مجرد مشهد مسرحي خاتمته لا تزال مأسورة بالطريقة الهندية في السينما، على الأقل نحن نتوفر على عنصر المفاجأة.

الناس، واغلبهم بسطاء، أكثر صدقا منا، هم الأكثر قربا من قناعة ضياع فرصة ذهبية في تحقق العراق. أكثر قناعة منا بان (النظام) – مع القدر الهام الذي تنطوي علي المفردة – ليس أكثر من سوق سوداء يعرضون فيها بضاعة السلطة، هم يتعاملون مع النظام بأنه بضاعة مربحة ولا يجوز أن تكون متاحة لتطبيقات ديمقراطية (فارغة).

لكنهم يزدادون غضبا ويحترقون غيضا، كلما أوغل صناع كذبة (الأمن) يدهم في جرحهم؛ ففي يوم تحاول السلطة البحث عن مخرج (لطيف) من أزمة تورط (عالي المستوى) بسجن البصرة وآخر (رفيع) بسقطة الرصافة الفاقعة. في هذا اليوم أمسى الناس على خسارة كبيرة بأنهم لا يعرفون شيئا عن العملية السياسية بل أنهم ليسوا بحاجة إلى التعرف عليها من جديد، فقد أشبعتهم معرفة. لكنهم تلقوا ضربات كسر الثقة متوالية موجعة عند موقعة التاجي وحبل التهريب على (الجرار).

أفكر بحل لازمتنا مع النظام، واجد انه من المفيد أن يستأجر الأخوة المتنفذون مساحة كبيرة من الأرض، نبني لهم فيها مقار حكومية وبرلمانا وقاعات فخمة للاجتماعات حتى يرضوا غرور السلطة، ونبني لهم مصارف ومصالح تجارية كبيرة، ولا بأس بأنبوب نفط لديمومة السيولة، حتى يشعروا بان جهد (الكفاح) في السلطة لن يذهب سدى، وان نشيد لهم سجونا ومراكز شرطة ومحاكم ومقاصل إعدامات، حتى لا تفوتهم فرصة التخاصم وتصفية وتسوية الخلاف عبر صفقات الهروب والتهريب. وان نبني لهم منابر ومنصات خطابة، وان نخصص لهم ألف محطة فضائية، ليشعروا بان السلطة لا تجلب النفوذ والمال وحسب بل أنها تحقق النجومية أيضا. وحتى لا يشعروا بأنهم مستأجرون سندفع لهم مقدمة طويلة الأمد.

عسى أن يعفونا من عذاب الهروب والتهريب، وعسى أن يستثنوا العراق من خطر الفرار.